الجمعية العمومية صادقت على جميع بنود جدول الأعمال

عماد بوخمسين : «العربية العقارية» حافظت على تحقيق الربحية رغم التوترات الجيوسياسية والاضطرابات الاقتصادية

حققنا نتائج مالية وتشغيلية إيجابية مما عزز من تحقيق رؤيتنا وأهدافنا نحو نمو مستدام

نسعى لتحسين النشاط الاقتصادي والبيئة التشغيلية وزيادة الإنفاق على المشاريع التنموية

أكد رئيس مجلس إدارة الشركة العربية العقارية، عماد جواد بوخمسين، أن الشركة حافظت على الاستمرار في تحقيق الربحية إيماناً منا بأن اتباع سياسة الشفافية مع المساهمين والجهات الرقابية ستؤدي دائماً إلى تحقيق نتائج إيجابية وهو ما تحقق بالفعل حيث تمكنت الشركة من تحقيق نتائج مالية وتشغيلية إيجابية فقد حققت الشركة صافي ارباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 تقدر بـ 1,593 مليون دينار بربحية سهم تقدر بـ 4,30 فلوس للسهم الواحد، بما يعزز قدرة الشركة في المواصلة على تحقيق رؤيتها وأهدافها المستقبلية والمستدامة.

وخلال الجمعية العمومية التي عقدت في مقر الشركة قال عماد بوخمسين أن الاجراءات التي اتخذتها الادارة اسفرت عن نتائج تشغيلية جيدة تمثلت في جعل أنشطة الشركة أكثر مرونة وتركيزاً وقدرة على تحقيق نمو مستدام وإضافة قيمة كبيرة لجميع أصحاب المصالح بمن فيهم المساهمون والعملاء والموظفون.

وقال عماد إنه بمرور عام 2024 تحتفل الشركة العربية العقارية بمرور 48 عاما على تأسيسها تمكنت خلالها الشركة من تحقيق الكثير من الانجازات العقارية والاستثمارية على مختلف الاصعدة المحلية والخليجية والعربية.

وشدد عماد بوخمسين على أنه منذ أن تولى المسؤولون المهام في مجلس الإدارة، لم نتوان للحظة واحدة نحو العمل الجاد والسعي الدؤوب والمتواصل في استكمال ومواكبة معايير الحوكمة للوصول إلى النظام الذي يتواكب مع متطلبات هيئة أسواق المال في تطبيق معايير حوكمة الشركات، فقد قمنا بإعداد اللوائح اللازمة وتشكيل اللجان المطلوبة والإفصاح عن جميع المعلومات والبيانات المطلوبة وذلك التزاماً من الشركة بخدمة مساهميها والأطراف كافة المتعاملة معها بشفافية كاملة

بالنظر اقتصاديا إلى عام 2024 في الكويت وعلى الرغم من التوترات الجيوسياسية والاضطرابات الاقتصادية التي شهدها العالم في عام 2024 ومخاوف تأثر الامدادات عالمياً، فإن النفط لم يستطع التغلب على مخاوف الركود الاقتصادي، وتأثر سعر النفط بالسلب مما شكل ضغطاً على أداء الموازنة العامة للكويت كما أسفرت الإجراءات التي اتخذتها الادارة عن نتائج تشغيلية جيدة تمثلت في جعل أنشطة الشركة أكثر مرونة وتركيزاً وقدرة على تحقيق نمو مستدام وإضافة قيمة كبيرة لجميع أصحاب المصالح بمن فيهم المساهمين والعملاء والموظفون ونتطلع بمزيج من الأمل والترقب في العام المقبل، بأن تتحسن مؤشرات النشاط الاقتصادي ومجمل البيئة التشغيلية وزيادة الانفاق على المشاريع التنموية، مع النظر إلى تحسن المتغيرات الجيوسياسية التي تعصف بالمنطقة.

وقال إنه رغم كل التحديات التي واجهت الشركة من استمرار ارتفاع سعر الخصم فإن الخطوات التنفيذية لاستراتيجية مجلس ادارة الشركة والتطورات الملموسة التي طرأت على مجمل أوضاعها أبلغ الأثر على النتائج المالية بنهاية عام 2024، حيث بلغ إجمالي الايرادات التشغيلية للشركة 7,891,074 د. ك وبلغ صافي الربح التشغيلي 3,423,353 دينار.

وأعرب عماد بوخمسين في ختام كلمته عن أمله في أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية محلياً وخليجياً وعربياً للأنشطة العقارية بجميع قطاعاتها، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين النتائج التشغيلية والمالية للشركة، واعدا بأن يقوم مجلس ادارة والادارة التنفيذية للشركة ببذل جميع الجهود لتحسين وتطوير أنشطة الشركة بما يعود بالنفع على الشركة وبالتالي على أرباحها.

وأثنى على جهود جميع العاملين في الشركة العربية العقارية لما بذلوه من جهود مثمرة خلال الفترة الماضية للارتقاء بقدرات وامكانات الشركة للمساهمة بعمليات التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد الوطني، كما لا ننسى جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية التي مدت يد العون لنا خلال الفترة المذكورة كل التوفيق والنجاح في ظل توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح.

وصادقت الجمعية العمومية على كل بنود جدول أعمال الجمعية العمومية العادية وفي مقدمتها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات الخارجي، وتقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق.

كما وافقت على تفويض مجلس الادارة بالتعامل مع الاطراف ذات الصلة للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2025 والموافقة على استقطاع 10٪ من صافي الارباح اي ما يعادل 173,136 الف دينار الى حساب الاحتياطي القانوني وعدم استقطاع 10٪ من صافي الارباح الى حساب الاحتياطي الاختياري.

كما وافقت على مناقشة اقتراح مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية بنسبة 2,5٪ من القيمة الاسمية للسهم الواحد اي بواقع 2,5 فلس لكل سهم بإجمالي مبلغ 927 الف دينار وذلك بعد استبعاد اسهم الخزينة.

وتوزيع اسهم منحة بنسبة 2,5٪ من راس المال الشركة المصدر والمدفوع باصدار عدد 9,414 ملايين سهم.

وتفويض مجلس الادارة في التصرف في كسور الأسهم إن وجدت وتعديل الجدول الزمني لتاريخ استحقاق الأسهم والتوزيع في حال التأخير في اجراءات آلشهر لقرارات الجمعية العمومية.

وتفويض مجلس الادارة بشراء او بيع او التصرف في اسهم الشركة بما لا يتجاوز 10٪ من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته ووفقاً للقرارات والتعليمات ذات الصلة ولمدة 18 شهراً.

كما تم اعتماد بند المسؤولية والتكافل الاجتماعي بصرف مبلغ 50 الف دينار كتبرعات ومساعدات إنسانية للسنة المالية، واخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة وابراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والادارية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2024.

عماد بو خمسين مترئسا عمومية «العربية العقارية» وبجواره عبد الله معرفي

انتخاب مجلس إدارة جديد

انتخبت الجمعية العمومية لشركة العربية العقارية مجلس إدارة جديداً مكوناً من:
- عماد جواد بوخمسين - عضواً غير تنفيذي
- عبدالله عبدالصمد معرفي - عضواً تنفيذياً (ممثل شركة النجوم العقارية)
- سليمان المضيان -عضواً غير تنفيذي (ممثل شركة النجوم العقارية)
- مهند الصانع -عضواً غيرتنفيذي (ممثل شركة براري الكويت التجارية)
- فؤاد الخميس - عضواً غير تنفيذي (ممثل شركة العربية للاستثمار)
- أنور على النقي - عضواً مستقلاً.
- عادل سامي المشري - عضوا مستقلا.

عبدالله معرفي: الشركة عززت حقوق المساهمين ومستويات الشفافية

قال نائب رئيس مجلس الادارة للشركة العربية العقارية عبدالله معرفي إن ادارة الشركة قامت بتبني نهج واضح للاستفادة من النتائج الايجابية والملموسة لأعمالها لبلوغ مستويات القيمة العادلة لأسهم الشركة، وذلك بتحسين مستويات الشافية وتعزيز حقوق المساهمين وزيادة حجم التداول على اسهم الشركة في البورصة ليعكس ما تشهده الشركة العربية العقارية من تطور مستمر، وكذلك الاستفادة من الترقيات التي حازتها بورصة الكويت ضمن مؤشرات الاسهم العالمية للأسواق الناشئة.

واضاف معرفي أن النتائج الاخيرة لمراجعة بورصة الكويت لأوزان مؤشراتها كشفت عن استمرار ترقية سهم الشركة العربية العقارية في قائمة «السوق الرئيسي 50» ضمن الشركات المدرجة والذي بدوره يعكس النظرة الإيجابية لسهم الشركة في الفترة المقبلة، لافتا الى أن الشركة بفضل استراتيجيتها القوية والمرنة، وبفضل التناغم ما بين مجلس الادارة والادارة العليا للشركة ثابتة ومستقرة وتسير بخطوات واثقة في تحقيق الاستثمار الناجح وخلق قاعدة قوية من المستثمرين وبلوغ درجات عالية من الثقة المتبادلة مع جميع الاطراف المتعاملة معها ومختلف اصحاب المصالح.

واشار معرفي الى ان الشركة ملتزمة جميع قواعد حوكمة الشركات، وتركز جهودها من خلال فريق متكامل من ذوي الخبرة لتطبيق جميع القوانين والقرارات والقواعد والتعليمات الرقابية بشأن تطبيقات الحوكمة بالشكل المهني المطلوب، وبالوقت المحدد، بما يعزز من ثقة المستثمرين بكفاءة اداء الشركة وقدرتها على مواجهة الأزمات مما يحفز وجود الشفاية والمصداقية لتلك القرارات.

تم استكمال إجراءات تسجيل النظام «كملكية فكرية» لدى الجهات الرسمية

«المركزي» يطور تقنية مبتكرة لتوليد مفاتيح التشفير الإلكتروني

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون أمس الأربعاء عن قيام (المركزي) من خلال مركز الابتكار (ولوج) بتطوير تقنية مبتكرة لتوليد مفاتيح التشفير الإلكتروني التي تمثل نقلة نوعية في مجال حماية البيانات وتعزيز أمن المعلومات.

وقال الهارون في تصريح صحفي إن الانجاز يأتي في إطار رغبة (المركزي) بتعزيز الابتكار والدور الحيوي الذي يقوم به مركز (ولوج) في تحفيز الابتكار بمجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وأمن المعلومات وتكنولوجيا الخدمات المالية والتكنولوجيا الإشرافية والتنظيمية من خلال تقديم بيئة تفاعلية لتطوير واختبار المنتجات والخدمات المبتكرة.

وأوضح أن هذه التقنية تأتي تجسيدا لرغبة البنك في خلق بيئة رقمية آمنة وداعمة للتقنيات المتقدمة والتي تعتمد على توليد العشوائية من بيانات غير تقليدية تتسم بدرجة عالية من التعقيد وصعوبة التنبؤ بها.

وأضاف أن تلك البيانات يتم معالجتها وتحويلها إلى تدفقات رقمية تستخدم لاستخراج العشوائية التي تدمج لاحقا مع مصادر أخرى للعشوائية الآمنة التي يولدها نظام التشغيل ما ينتج عنه مفاتيح تشفير قوية غير قابلة للتنبؤ وتتسم بالتوازن بين العشوائية التقليدية وغير التقليدية وتعزز من أمن الأنظمة الرقمية في مختلف المجالات.

وأشار الهارون الى أن هذا الإنجاز تم بجهود وطنية خالصة من موظفي بنك الكويت المركزي ضمن منظومة الابتكار المؤسسي للبنك إذ تم استكمال إجراءات تسجيل النظام (كملكية فكرية) لدى الجهات الرسمية وذلك تأكيدا على مكانة بنك الكويت المركزي كمؤسسة رائدة في دعم التحول الرقمي وخلق بيئة ديناميكية آمنة ومحفزة على التطوير والابتكار.

بنك الكويت المركزي

في ثالث انخفاض على التوالي بلغ 324 مليون دولار متأثرا بتباطؤ الصادرات

34 % قيمة تراجع الفائض التجاري للكويت مع اليابان خلال أبريل الماضي

أظهرت بيانات حكومية أمس الأربعاء تراجع فائض الكويت التجاري مع اليابان بنسبة 34 في المئة ليبلغ 49ر7 مليار ين (324 مليون دولار أمريكي) خلال أبريل الماضي على أساس سنوي في ثالث انخفاض على التوالي متأثرا بتباطؤ الصادرات.

وذكرت وزارة المالية اليابانية في تقرير أولي أن دولة الكويت سجلت فائضا تجاريا مع اليابان مدة 17 عاما وثلاثة أشهر بفضل ارتفاع قيمة صادراتها مقارنة بالواردات منها.

وأوضحت أن إجمالي الصادرات الكويتية إلى اليابان انخفض بنسبة 7ر21 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 74 مليار ين ياباني (493 مليون دولار) للشهر الثالث على التوالي فيما ارتفعت الواردات من اليابان بنسبة 9ر26 في المئة لتصل إلى 3ر24 مليار ين (157 مليون دولار) في الارتفاع الخامس على التوالي.

وتراجع الفائض التجاري لمنطقة الشرق الأوسط مع اليابان بنسبة 9ر8 في المئة ليصل إلى 4ر771 مليار ين (3ر5 مليارات دولار) الشهر الماضي متأثرا بتراجع الصادرات المتجهة من المنطقة إلى اليابان بنسبة 7ر7 في المئة عن العام السابق.

ووفق التقرير انخفضت واردات النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الأخرى التي شكلت 8ر94 في المئة من إجمالي صادرات المنطقة إلى اليابان بنسبة 2ر9 في المئة فيما تراجع إجمالي واردات المنطقة من اليابان بنسبة 7ر4 في المئة بفضل ضعف الطلب على السلع المصنعة.

وأظهر التقرير تسجيل الاقتصاد الياباني - ثالث أكبر اقتصاد في العالم - عجزا تجاريا عالميا بلغ 9ر115 مليار ين (783 مليون دولار) في ابريل الماضي وذلك للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر.

ونمت الصادرات وفقا للتقرير بنسبة 2 في المئة عن العام السابق بسبب المبيعات القوية لمعدات إنتاج أشباه الموصلات والمعادن غير الحديدية ومنتجات الأغذية فيما تراجعت مبيعات السيارات الى الولايات المتحدة.

وسجلت الواردات انخفاضا بنسبة 2ر2 في المئة بسبب تراجع مشترياتها من المواد الخام مثل الفحم والنفط إضافة الى الطائرات

ولا تزال الصين أكبر شريك تجاري لليابان تليها الولايات المتحدة

بتكلفة إجمالية بلغت 52 مليون دولار لصالح عملائها

«البيت» تستحوذ على مشروعها العقاري الصناعي التطويري الثالث عشر بالولايات المتحدة

أعلنت شركة بيت الأوراق المالية "البيت" أن الشركة استكملت الاستحواذ على مشروع عقاري جديد في قطاع الصناعات الخفيفة في الولايات المتحدة الأمريكية بتكلفة إجمالية بلغت 52 مليون دولار أمريكي، ويعد المشروع الجديد هو المشروع التطويري الثالث عشر للشركة في هذا القطاع منذ عام 2017.

وفي هذا السياق قال السيد محمد أحمد الشايع نائب رئيس تنفيذي – إدارة الثروات أن "البيت" تعتز بثقة العملاء في مشاريعها العقارية، حيث تمكنت الشركة مع عملائها من إتمام ثلاثة عشر مشروعاً في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت تكلفتها الإجمالية 337 مليون دولار أمريكي وإجمالي مبلغ استثمار قدره 130 مليون دولار أمريكي، ولولا توفيق الله ثم هذه الثقة لما تمكنت الشركة من تحقيق هذا الإنجاز.

وأضاف الشايع أن المشروع الجديد سيقام على قطعة أرض في مدينة لافيرن في منطقة ناشفيل الكبرى بولاية تينيسي بهدف تطوير عقار من الفئة الأولى (Class A) مجهز للصناعات الخفيفة والأنشطة اللوجستية. وتتميز هذه المشاريع بقصر مدة الاستثمار والتي تتراوح ما بين سنتين إلى 3 سنوات وبعوائد مجزية، ونتوقع لهذا القطاع نموا كبيرا، وذلك لحاجة السوق المتزايدة للطلبات عبر الإنترنت والمباني المميزة الأمر الذي يتطلب وجود تجهيزات لوجستية من مخازن ومكاتب صناعية تلبي هذا الطلب المتزايد.

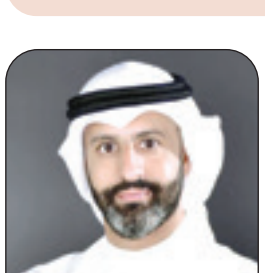
محمد الشايع